

التصدير والاستيراد، خاصةً نحو أوروبا، بيئة غير جاذبة للاستثمار، أنظمة تعليم غير فعّالة، تقدير غير كافٍ للبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، بالإضافة إلى البطالة المستمرة بين الشباب، وإغلاق هذا السياق الكئيب، مشكلة في الحوكمة (البنك الدولي، 2011).

الأزمة التي يعيشها النظام الأورو-متوسطي منذ ما يقرب من خمس سنوات تدعو إلى إعادة النظر في مسألة العلاقات بين أوروبا والمغرب العربي. لم تكن هذه العلاقات محل اهتمام أو تمييز خاص من قبل عملية برشلونة التي كانت أول أهدافها مرافقة عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يجب أن تأخذ أي إدارة للعلاقات بين المغرب العربي وأوروبا في اعتبارها قرب المجتمعات في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتشابكها الاقتصادي والبشري والثقافي الاستثنائي.

في الوقت الحالي، لا تفقد الاتحاد الأوروبي اهتمامه بالمغرب العربي، ولكن تعثر سياسته المتوسطة وقلة استجابته لـ "الربيع العربي" تترك المجال مفتوحًا أكثر فأكثر للاستراتيجيات الوطنية، مع منطوق أكثر تنافسية من توحيد. على سبيل المثال، بينما تستخدم ألمانيا بشكل رئيسي الرافعة الاقتصادية لتوسيع تأثيرها، تستخدم فرنسا بقيادة فرانسوا هولاند الرافعات الدبلوماسية والعسكرية لاستعادة المبادرة في المغرب العربي وفي كل شمال غرب إفريقيا، عند تجاوز أوجه النقد الأكثر قابلية للتحدي في الفترة الرئاسية السابقة.

على الصعيد الإقليمي، تشجع فشل الشراكة الأورو-متوسطية على إعادة تفعيل الحوار 5+5، حيث يسعى البلدان المجاورة للبحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز علاقاتها الثنائية والعبارة للحدود وتحقيق تعاون فوق الوطني يمتد إلى قضايا الأمان. وبذلك، يساهم "5+5" بشكل غير مباشر في إعادة تحفيز اتحاد المغرب العربي. يجب أن تضاف إلى هذه الاستراتيجيات الوطنية والمتعددة الأطراف دور اللاعبين المدنيين، سواء كانوا أفرادًا أو منظمين، الذين يساهمون بشكل متزايد في بناء البعد البشري للفضاء الفرعي-إقليمي.

تظهر التبادلات بين الدول المغاربية على نحو غير كافٍ بالنسبة للتجارة الخارجية لدول المنطقة، وتكون أيضًا غير متنوعة. على سبيل المثال، يقوم المغرب بتصدير حمض الفوسفور والأسلاك والكابلات الكهربائية والمنتجات الغذائية إلى الجزائر بشكل أساسي، ويقوم بشكل رئيسي بالاستيراد من الجزائر الغاز والنحاس والتمور.

يلاحظ الخبراء عمومًا وجود ثلاثة أنواع من القيود المرتبطة ببيئة الأعمال في منطقة المغرب العربي، والتي تشكل عقبات للتنمية والنمو: "على مستوى الاقتصاد الكلي، بيئة قليلة التحفيز، ونقص في البنية التحتية الأساسية، وتكاليف عالية لعوامل الإنتاج. على مستوى الاقتصاد الصغير، غياب نظام معلومات فعال ونقص في قدرات إدارة الشركات. على مستوى الاقتصاد المتوسط، صعوبة الوصول إلى الائتمان البنكي، خاصة بالنسبة للاستثمار، ووجود نظام ضعيف لدعم الشركات، بما في ذلك وجود موارد ضئيلة للغاية"¹.

تم التعرف على العقبات التقنية التي تواجه التبادلات بين الدول المغاربية بشكل وافر من قبل الخبراء². يمكن تصنيف هذه العقبات إلى ثلاث فئات:

- فرض رسوم وضرائب تجارية مرتفعة،
- نقص في بنية النقل بين دول المنطقة،
- تشريعات تجارية وجمركية وضريبية غير مناسبة وغير موحدة.

المؤسسات المالية الدولية تبرز بشكل منتظم ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق مزيد من التحرير في التجارة لدول المغرب العربي من أجل الاستفادة الأفضل من تبادلاتها مع أوروبا ودمجها في العولمة. في هذا السياق، يجب على دول المنطقة تحديد ورفع الحواجز أمام

¹ Mebtoul Abderrahmane, « Le Maghreb dans son environnement régional et international. La coopération Europe/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales », Notes de l'Ifri, avril, 2011, p.11.

² Sid Ahmed Abdelkader, 1998, « Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : l'impératif de Barcelone. Rapport introductif », Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. XXXV, Paris, CNRS Éditions, p. 1-33.

التبادلات بين الدول المغاربية في البداية. تكمن الحلول في التعاون في البداية لتقليل الحواجز التعريفية وغير التعريفية للتجارة داخل المغرب العربي، وضمان تناغم التشريعات والأنظمة في المجالات الاقتصادية والتجارية والضريبية والجمركية والبنكية لتحسين البيئة القانونية للأعمال في المنطقة.

تم تحديد العديد من القطاعات التي يمكن أن تكون حقيقية محفزات للتكامل الإقليمي: النقل (توصيل شبكات النقل الحديدية والطرق والجوية)؛ الطاقة (توصيل الشبكات الكهربائية وتقارب السياسات الطاقوية)؛ صناعة المواد الغذائية (استغلال اقتصاديات الحجم في إنتاجات متماثلة)؛ إصلاحات مصرفية تركز على التوجه نحو تمويل المشاريع الإقليمية؛ التعاون في سياسات المياه. يتم تمويل هذه المشاريع الهيكلية من وجهة نظر التعاون الإقليمي من خلال البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي تأسس في عام 1991 وأصبح أخيراً تشغيله بناءً على القرار الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للاتحاد المغاربي للتكامل الاقتصادي المنعقد في نواكشوط في يناير 2013¹.

أوصى صندوق النقد الدولي أخيراً بـ "رفع التدابير التدريجي للقيود الجغرافية" في المغرب العربي، مشيراً ضمناً إلى إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب، مما يستلزم تسوية النزاعات ذات الطابع السياسي².

هناك عدة علامات تشير إلى انتعاش لا يُمكن إنكار في الاهتمام بالعلاقات بين أوروبا والمغرب العربي:

على الصعيدين الثنائي والإقليمي، اختار الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولند" أن يُعطي الأولوية لتعزيز العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي، وخاصة مع الجزائر. مع هذا البلد، الذي قرر في جويلية 2012 عدم دعوة فرنسا للاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلاله، كان تحسين

¹ Abdelwahab Biad, Op.Cit, para.27.

² Ibid., para. 28.

العلاقات مذهلاً في غضون بضعة أشهر. تم إعداد زيارة "فرانسوا هولند" إلى الجزائر في ديسمبر 2012 بعناية، بهدف بناء شراكة قوية بين البلدين، تتجاوز التفاهات التذكارية. وقد وُجد أن نتائج هذه الزيارة إيجابية بشكل عام من الجانبين، وتثير الأمل في أن هذه المحاولة الجديدة للمصالحة بين البلدين - بعد تلك التي حدثت في ستينات القرن الماضي وفي عام 1982 و 2003 - ستكون هذه المرة ناجحة. ويُعتَبَر إقامة الرئيس بوتفليقة لعدة أشهر في فرنسا في ربيع عام 2013 مؤشراً واضحاً لتحسن الأجواء بين الطرفين في تلك الفترة. في الوقت نفسه، تظل فرنسا تولي اهتماماً كبيراً للعلاقات مع المغرب، حيث تظل في أوجها على الرغم من المنافسة الضمنية للروابط التي تجمعها مع الولايات المتحدة. يُذكر أنه خلال زيارة الرئيس الفرنسي إلى الجزائر، زار رئيس الوزراء الفرنسي المغرب برفقة وفد كبير للتحضير لزيارة "فرانسوا هولند لهذا البلد، والتي تمت في إبريل 2013 ولكن تم التغاضي عنها بسبب تداعيات قضية كاهوزاك Cahuzac. يبدو أن أمل الدبلوماسية الفرنسية هو تشجيع التقارب بين الجارين الكبيرين في المغرب العربي، مما يعني تطوراً هاماً في مسألة الصحراء الغربية¹.

¹ Jean-Robert Henry, Op.Cit., para.42.